شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

قراءة في كتاب

المافيا في الاقتصادات الهشة.. العراق أنموذجًا للأستاذ الدكتور عبد الحسين العنبكي

الدكتور جعفر عبد الأمير الحسيني

18 تموز 2026

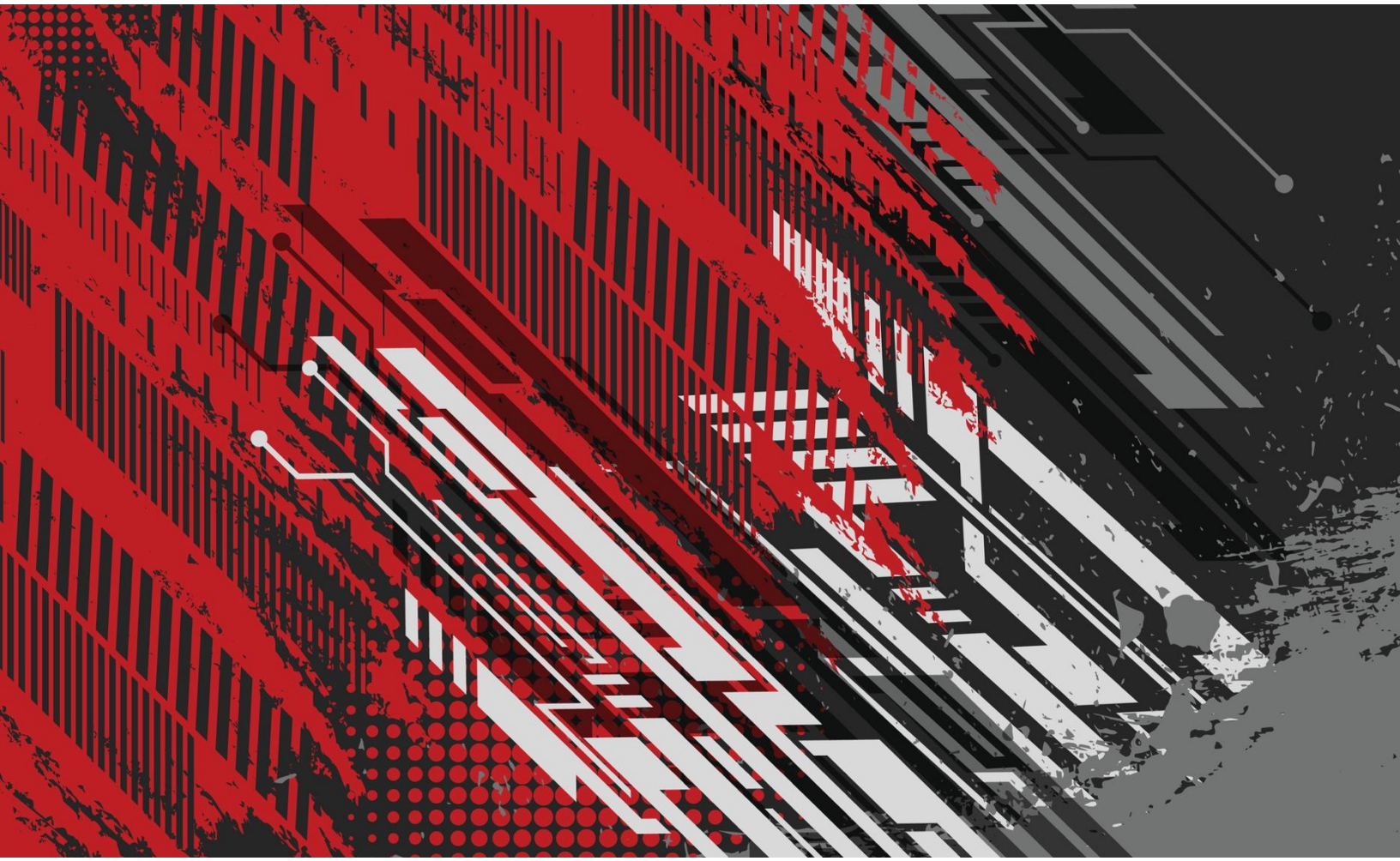

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

قراءة في كتاب: المافيا في الاقتصادات الهشة.. العراق أنموذجًا **للأستاذ الدكتور عبد الحسين العنبكي**

يقدم الأستاذ الدكتور عبد الحسين العنبكي في مؤلفه هذا **"المافيا في الاقتصادات الهشة.. العراق أنموذجًا"** تشريحاً جراحياً لأزمات الاقتصاد العراقي، متجاوزاً السطحيات التبريرية ليغوص في أعماق البنية الهيكلية المأزومة. إن هذه القراءة لا تكتفي بمساءلة الأرقام والمؤشرات، بل تتقصى الآليات التي حولت "السياسة الاقتصادية" في العراق من أداة للتنمية إلى معول لهدمها، لصالح كيانات موازية تغتني على حساب تدمير القاعدة الإنتاجية الوطنية.

في الصفحات الماثلة أمامنا، يكشف الكتاب عن جدلية الصراع بين "الرسمي" و"اللارسمي"، وكيف استطاعت المافيات - بتواطؤ أو عجز حكومي - أن تفرض منطقها على صُناع القرار، مُحولةً التحديات الكبرى كالبطالة، والسكن، والإنتاج، وهشاشة العملة، إلى فرصٍ للربح الفاحش والابتزاز السياسي. إنها قراءة في "اقتصاديات النكوص"، حيث يُرسم مشهدٌ تراجيدي لبلدٍ يُهدر موارده في "استهلاكٍ مظهرّي" وتنمية مشوهة، مبتعداً عن الرشادة الاقتصادية نحو فضاءات الرأسمالية المتوحشة، وسط غياب تام لبوصلة الإصلاح الحقيقي.

نشوء المافيا والرأسمالية المتوحشة في العراق:

يصف العنبكي في هذا الفصل المراحل التي نشأت فيها أجيال المافيا في العراق قبل 2003 وما بعدها.

فالمرحلة الأولى، حين كانت مركزية الدولة واستبدادها في أوجها، قد عزى نشوء الجيل الأول من المافيا ابتداءً بدوافع طائفية وقبلية ووفقاً لمعيار الولاء للحاكم.

ثم في المرحلة الثانية جاء التغيير بعد 2003 ليوفر البيئة الملائمة لنمو المافيا وترعرعها، فحصل الزواج غير الشرعي بين المال والسلطة (التي يفترض أن يعّول عليها الإصلاح)، وأنجبت الجيل الثاني للمافيا، مستغلة في ذلك الديموقراطية المنفلتة وطبيعة الحكم التوافقية وفوضى العنف والارهاب وضعف انفاذ القانون والتسيُّب الإداري في مؤسسات الدولة، مما جعل مقدَّرات العراق المالية مرتعًا للمستثمرين من رجال الأعمال الطارئين الذين برزوا كحيتان يافعة، بالتواطؤ مع شركائهم من موظفي القطاع العام والسياسيين الفاسدين، "عملاً بمبدأ المنفعة المتبادلة"، الذين تغوّلوا بدورهم ونجحوا في شراء المراكز القيادية في مؤسسات الدولة من خلال ما أسماه ا (بورصة المواقع الإدارية).

أما المرحلة الثالثة فإنها ستشهد ولادة الجيل الثالث للمافيا متمثلاً ببروز حيتان الاستثمار البالغة، وهؤلاء يعطلون بأدواتهم عمل القوانين الطبيعية لآلية السوق ويقفزون الى الرأسمالية المتوحشة، فيقضمون المال العام قضم الابل نبتة الربيع،

ولم يعد لهم حينها حاجة إلى شخص السياسي، إذ لم تعد هنالك حاجة الى الثنائية المتخادمة (المال والسلطة) في الأساس، بل سيدفعون بالسياسيين الذين باعوا قضيتهم بالفتات إلى القمامة، وسيكون صاحب المال هو السياسي، وستظهر طبقة سياسية تجمع (المال والسلطة معًا)، تتخذ من الوطن مغنمًا.

ويخلص العنبكي إلى أن الأحزاب التي قادت الأمور إلى هذه النتيجة هي من تحوك جلباب فنائها بنفسها، عندما تركت الاعتناء بالدولة والشعب والتنمية، وسيكون الجيل الثالث من المافيا أكثر قرفًا، بأن يحوّل البلد إلى مجرد مقاطعات مال وأساطيل ثروة وبيوتات مالكة، وتصاغ القوانين والأنظمة لصالحها، وسيكون الشعب خدمًا وعبيدًا. ويتنبأ المؤلف بأن تجاهل المنطق الاقتصادي وجعل الاستحمار أولى مهام مدراء وقيادات المؤسسات الحكومية سيقود حتمًا إلى حصول زلزالاً ماليًا، يتبعه حتمًا وابدًا زلزالاً سياسيًا.

الديمقراطية المستوردة والمافيا:

بين العنبكي أن التغيير السياسي المفاجئ في العراق عام 2003 قد انتج "ديمقراطية إجرائية" هشة، افتقرت للمتطلبات البنيوية والوعي المؤسسي اللازم لاستدامة العملية السياسية. هذا الاستيراد غير المتدرج، المطبق بجرعة واحدة، خلق بيئة مؤسسية مشوهة عززت تداخل المصالح بين النخب السياسية وشبكات الاقتصاد الريعي، تحولت فيه الدولة من "منظم للنشاط الاقتصادي" إلى "وعاء ريعي" يدار عبر شبكات نفوذ (مافيات)، جعلت من السلطة أداة تعظيم ثروة شخصية وفئوية، مما أدى إلى خصخصة القرار السيادي لصالح الأجندات الضيقة.

نتج عن ذلك تآكل القطاعات الإنتاجية وتعطيلها بميكانيكية اقتادت القوى العاملة إلى "الوظيفة العامة"، سواءً بقصد أم بغير قصد، لكنها جاءت بالنتيجة متسقة مع المصالح الضيقة للمنظومة المافيوية، بوصفها (أي الوظيفة العامة) أداة لضمان الهيمنة على المجتمع، مما حول القوى العاملة إلى جيش من التابعين لتمويلات الدولة، وأجهض فرص بناء اقتصاد متنوع. كما أن غياب الرقابة المؤسسية والوعي الشعبي أدى إلى تغلغل هذه المافيا في مفاصل القرار، مولدةً عرقلة منهجية لأي محاولات إصلاح اقتصادي حقيقي يهدد ديمومة الريع، وأصبحت الديمقراطية غطاءً لعمليات استنزاف الموارد، متسببة في جمود الهيكل الاقتصادي الوطني وتلاشي فرص التنمية المستدامة تحت وطأة هيمنة "رأسمالية المافيا". هذا التوصيف الذي يطرحه العنبكي يثير في الأذهان سؤالاً محيرًا؛ هل أن التحرر من المافيا يتطلب إعادة هندسة الاقتصاد الريعي أولاً أم النظام السياسي؟

التكنوقراط.. والإصلاح.. والأزمة المالية:

يُقدِّم العنبكي هنا نقدًا للمفهوم الشائع للتكنوقراط، وتؤكد أن التكنوقراطي ليس مجرد شخص مستقل أو غير منتمٍ سياسيًا، بل هو صاحب اختصاص عميق وخبرة تراكمية في مجال محدد، يمتلك قدرة علمية ومهنية تؤهله لاتخاذ القرار ضمن حدود تخصصه. فصفة التكنوقراط ترتبط بالكفاءة التخصصية لا بالحياد السياسي بحد ذاته.

ويجادل بأن قيمة التكنوقراط تنبع من رأس المال المعرفي والخبرة المهنية المتراكمة، الأمر الذي يجعلهم أكثر قدرة على تشخيص المشكلات الفنية ومعالجتها بكفاءة، وأقل خضوعًا للولاءات الحزبية عندما تتعارض مع مقتضيات المعرفة العلمية. كما يحذر من الخلط بين التخصصات، فالمهندس لا يصبح خبيرًا في الاقتصاد والمالية، كما أن الاقتصادي لا يصبح تلقائيًا خبيرًا في الزراعة أو الموارد المائية.

ويخلص إلى أن الإدارة الرشيدة لا تتحقق بمجرد رفع شعار "حكومة تكنوقراط"، وإنما من خلال إسناد المسؤوليات إلى أصحاب الاختصاص الحقيقيين في مواقعهم المناسبة، لأن التكنوقراط خارج نطاق خبرتهم لا يختلفون كثيرًا عن غيرهم في احتمالات الخطأ وضعف الأداء. لذا فإن جوهر الإصلاح المؤسسي يكمن في مواءمة المنصب مع الاختصاص، لا في الاكتفاء باللقب أو الخلفية المهنية المجردة.

الجمهور والحكومة في العراق.. وهمٌ اقتصاديٌّ متبادل:

يشير العنبكي هنا إلى وجود تضليل، عبّر عنه بـ "وهم اقتصادي متبادل" يحكم العلاقة بين الجمهور والحكومة في العراق، حيث يُستبدلُ قمعُ الحقبة السابقة بتواطؤٍ ضمنيٍّ على تقاسم مغانم "الوهم"، فالاقتصادُ لا يسيرُ نحو "المعيارية"، بل يغرقُ في توافه الأمور لضمان استدامةِ الامتيازات. ويتجلى هذا التضليل في أربع تجلياتٍ هيكلية:

الأول وهم الدولة المنتجة: إذ تُدار شركات القطاع العام بأساليب إدارية متهالكة مع تضخيمٍ "دفتريٍّ" لرؤوس أموالها - يصل إلى 20 ألف ضعف - دون أدنى جدوى إنتاجية، لتتحول تلك الشركات إلى أوعية لاستهلاك الموازنة العامة وتمرير التعيينات الحزبية، وسط تقارير زائفة تخدع الطرفين.

الثاني وهم القيم العقارية: ويتمثل بفرض ضرائب على تحويل ملكية العقارات بناءً على ارتفاعات سعرية ناتجة عن "التضخم النقدي" لا "النمو الحقيقي"، مما يجعلها "وهماً نقدياً" لا وعاءً ضريبياً عادلاً.

وفي المقابل، تعجز المصارف عن استغلال هذه القيم في الائتمان التنموي بسبب تقديرات رسمية بخسة، مما يعطل تدوير رأس المال.

الثالث وهم دعم المنتج المحلي: إذ تتبنى الحكومات شعارات الدعم، بينما تكرس السياسات المالية والنقدية والتجارية واقعاً داعماً للمستورد وقامعاً للمحلي، حيث تلتهم النفقات التشغيلية الموازنة، ويدعم سعر الصرف المستورد، وتكبل القرارات الإدارية قوى السوق، مما يغرق المنتجين في استراتيجيات قائمة على الوعود لا المعايير.

الرابع وهم مكافحة الفساد: إذ يمارس المجتمع نفاقاً مزدوجاً؛ فيُدان الفسادُ من منظورٍ أخلاقيٍّ نظري، بينما يُحتفى به - بل ويُطالب به - كحقٍّ مكتسب بمجرد أن يمتلك الفردُ أو الجماعةُ أدوات الوصول للموارد والفرص، مما يعطي انطباعًا بأن الفساد ثقافة سائدة في انتظار دور كل فرد في ممارسته.

السياسات الاقتصادية.. ووهم التنويع الاقتصادي:

يُشخِّص العنبكي "الاختلال الهيكلي" في الاقتصاد العراقي بوصفه متلازمة مزمنة، تعود جذورها إلى هيمنة القطاع النفطي الريعي، الذي حوَّل الدولة إلى كيان يتخبط بين خمول التبعية وتقلبات أسعار النفط، ويرى إن الحل ليس في الترقيع أو الاستمرار في التوزيع الرعائي، بل في ضرورة الانتقال إلى "الحلول الجذرية" التي تعيد الاعتبار للمنافسة الحقيقية، وتسحب الدعم عن الأنشطة الهشة لتوجيهه نحو بناء قطاعات تحويلية قادرة على العيش في سوق المنافسة بعيداً عن أوهام الحماية. وقد لخص واقع التنويع في العراق واخفاقات السياسة الاقتصادية بهذا الشأن بالآتي:

- التنويع الاقتصادي في العراق لا يعدو عن كونه شعاراً أجوف؛ ففي ظل غياب التخطيط العقلاني وسيطرة الفساد، تحول "الدعم الحكومي" من أداة تحفيزية مؤقتة إلى "عكازات" مستدامة، خلقت قطاعاً خاصاً مشوهاً يعتاش على المال العام، ويفقد قدرته على المنافسة أو الاستمرار في حال رُفعت هذه العكازات.
- تشوه هيكل الدعم الحكومي والغلو في الحماية الارتجالية الترقيعية (عبر منع الاستيراد أو الإعفاءات الضريبية) أدى إلى خلق بؤر احتكارية ترفع الأسعار على المستهلك وتثبط الابتكار، مما جعل الحسابات التجارية للأنشطة الاقتصادية وهمية وعشوائية، تُدار بالصدفة والابتزاز لا بمعايير الجدوى.

- يعاني الاقتصاد من انحباس في "المراحل الأولية" (الاستخراجية في النفط، والإنتاج الخام في الزراعة) و"التجميعية" في الصناعة، مع غياب شبه كامل لـ "الصناعات التحويلية" التي تُعد المحرك الحقيقي للقيم المضافة والتشابكات القطاعية والابتكار.
- يمثل الدعم الشكلي للخدمات (كهرباء، ماء) استنزافاً للموارد وتدميراً للبنية التحتية، حيث يضطر المستثمر والمواطن لدفع تكاليف بديلة باهظة للحصول على خدمات بجودة سيئة، مما يشل الأنشطة الإنتاجية ويُجهض فرص التنويع.

التدخلات الحكومية.. وتشويه قوى السوق:

يطرح العنبكي نقداً لاذعاً لتغييب التخصص في مفاصل صنع القرار الاقتصادي بالعراق، مسلطاً الضوء على "إدارة المهندسين" للسياسات المالية عبر مقاربة تقنية قاصرة. ويصف هذه الحالة بـ "التخبط التكنوقراطي"؛ حيث يُستبدل الفكر الاقتصادي الرصين بـ "إدارة طوارئ" تستهلك الموارد في المدى القصير، وتغتال مقومات الاكتفاء الذاتي في المدى البعيد. ومن بين مظاهر التخبط التي تناولها:

- اختزال الحلول واستسهال اتخاذ القرارات من خلال "مسكنات" استيرادية لا تعالج علل الاقتصاد الهيكلية، بل تفاقم "التبعية" وتجهض فرص التنمية الإنتاجية المحلية.
- الفجوة المعرفية بين النظرة الهندسية، التي تتعامل مع الاقتصاد كـ "معادلات خطية"، وبين ديناميكيات السوق التي تتطلب فهماً "للسلاسل الذهبية للتكيفات"، حيث يغيب عن صانع القرار أن ارتفاع الأسعار هو إشارة استثمارية محفزة للإنتاج، لا مبرراً للتدخل الاستيرادي المربك.
- هيمنة "الحلول الآنية" على حساب الاستراتيجيات القطاعية، فهي تكرس اقتصاداً "نائماً"، يُقايض أمنه الاستراتيجي باستقرار هشّ توفره أسواق الغير.

تشوه هيكل التمويل المصرفي = تشوه الاقتصاد:

يعمد العنبكي الى قراءة نقدية معمقة لآليات التمويل المصرفي في العراق، مسلطةً الضوء على كيفية تحول هذا التمويل من أداة تنموية إلى عامل معزز للتشوهات الهيكلية، ويمكن اختصار مضمونها في المحاور الجوهرية الآتية:

- هروب التمويل من القطاعات الإنتاجية الحقيقية - المثقلة ببيئة استثمارية طاردة ومكبلة بالمعوقات - نحو الأنشطة التجارية والخدمية منخفضة المخاطر وسريعة الربح، مما يكرس اعتماد الاقتصاد على الريع النفطي ويحول دون تنوعه.

- عقم الإدارة المصرفية والاستهلاك البذخي، إذ اتسم الجهاز المصرفي - ولا سيما الحكومي - بالعجز عن استهداف مشاريع تنموية مستدامة، مكتفياً بضخ قروض استهلاكية للطبقة الوسطى والموظفين بضمان المرتبات، مما استنزف مبالغ ضخمة في استهلاك بذخي بدلاً من بناء ركائز اقتصادية إنتاجية.
- هيمنة المعايير المحاسبية الصورية على الأداء المصرفي مع إقصاء تام للمعايير الاقتصادية (ككلفة الفرصة البديلة)، مما أدى إلى تغييب المساءلة عن سوء إدارة الموارد والفرص الضائعة، وبقاء المؤسسات "رابحة" محاسبياً رغم فشلها في تحقيق أهدافها الاقتصادية.
- التدخلات الحكومية كمحفز للتعثر، فقد خلقت التدخلات الحكومية - من خلال المبادرات غير المدروسة، وسياسات الشطب، والإعفاءات الانتقائية - "مقترضاً سيئاً" يفتقر للجدية في السداد، وأضعفت منظومة العمل المصرفي المرتكزة على مثلث (المخاطر، السيولة، الأرباح)، مما أدى إلى تفشي ثقافة التنصل، وتراجع ثقة الجمهور، وتعطيل "مضاعف الائتمان" الذي يمثل الركيزة الرئيسة لتحريك الاقتصاد وتنمية الاستثمارات.

أدبيات الاستحواذ.. حين يُغتال النفع العام بـ "الاحتكار الإداري":

يُشخص العنبكي ظاهرة "الاحتكار الإداري" بوصفها صنوًا للاحتكار الاقتصادي في الضرر والتحريم؛ فكلاهما يشترك في حجب الموارد أو الصلاحيات عن مسارها الطبيعي بغية خلق ندرة اصطناعية تخدم المصالح الضيقة على حساب المصلحة العامة، فالمحتكر الإداري ملعون بلسان الشرع والمنطق؛ لكونه يمارس "الخيانة المهنية" بحبسه لفرص التقدم والرفاه عن المجتمع، إذ لا تنمية في ظل احتكار يقتل المنافسة، ولا إخلاص في إدارة تُقدم النفع الشخصي على النفع العام. ويلخص الكاتب جوهر الأزمة في "الاحتكار الإداري" عبر المفاصل الرئيسة الآتية:

- "الانشغال المصطنع": يمارس المسؤولون "احتفاءً بالورق" عبر سحب الصلاحيات وتكديس الملفات، مما يولد دكتاتورية إدارية تعطل كفاءة المؤسسات وتحيل القائد إلى "عائقًا" بدلًا من أن يكون مُيسّرًا.
- عبث "الموروث الإداري" يُغرق الجهاز الإداري في تقديس الأنظمة البالية، مع غياب الرؤية الإصلاحية لدى نخب سياسية تكتفي بتمشية البريد وتفتقر لفقه التنمية، مما أدى إلى "عبث الأولويات" وسوء إدارة الموارد.

- اقتصاديات الابتزاز تحول مؤسسات منح التراخيص إلى بؤر تعرقل الإنجاز لابتزاز المستثمرين، حيث تُصبح الرشوة "كلفة تأخير" يتقاسمها الفاسدون، مما ينفّر الاستثمارات ويقوّض التنافسية.
- حصر المؤسسات ضمن أطر عائلية (الفامليقراط) وتفشي "الحول الإداري" - عبر تغييب الاختصاص وتكليف غير المؤهلين - أدى إلى تدمير منهجي للكفاءات، مما حول الدولة إلى هيكل هزيل يعجز عن النهوض.

مافيا.. الاستحمار لا الاستثمار:

يقدم العنبكي في هذا الفصل تحليلاً نقدياً لاذعاً لبيئة الاستثمار في العراق، واصفاً إياها بـ "مافيا الاستحمار" بدلاً من الاستثمار، ويبين أن المعضلة ليست في ندرة الموارد، بل في "فلسفة الاستحمار" التي تتقن طرد التنمية، حيث يقف النظام الإداري كحائط صد يمنع تحويل الفرص الكامنة إلى واقع اقتصادي، مما يجعل من الإصلاح الإداري شرطاً سابقاً لأي إصلاح اقتصادي. ويمكن إيجاز ذلك في النقاط الآتية:

- يعرّف الكاتب الاستحمار بأنه حالة متعمدة من "التغابي" يمارسها الموظفون لإظهار عدم الفهم، ليس عن جهل، بل بهدف الابتزاز، عرقلة المعاملات، وجني الرشى، مما يحوّل الإجراءات الإدارية إلى متاهات تستنزف المستثمر.
- فخاخ الاستثمار يستعرضها الكاتب من خلال تجارب عملية (نموذج المستثمر "بسام") تعكس تصادم رأس المال الجاد مع بيروقراطية معطلة، بدءاً من طوابير التواقيع غير المبررة، وصولاً إلى ظاهرة "أبو الشاي" (التي ترمز إلى حلقة الابتزاز الأخيرة)، وانتهاءً بفساد في منح الأراضي والتراخيص.
- الفساد الهيكلي المتمثل بالإجراءات المعقدة بنيوياً وتفتقر للشفافية؛ حيث يتسيّد "المستثمر المدلل" (المرتبط بالسلطة) المشهد على حساب المستثمر الحقيقي، مما يكرس "الزواج غير الشرعي" بين المال والسلطة، ويؤدي إلى هروب الأموال إلى الخارج بدلاً من إعادة استثمارها محلياً.
- فشل المشاريع العملاقة، ويستشهد هنا الكاتب بمشروع الـ "مليون وحدة سكنية" كنموذج للمشاريع المفتقرة للدراسة الاقتصادية المعمقة، واصفاً إياها بأنها "مسكنات للآلام" وليست حلولاً تنموية مستدامة، نظراً لغياب البنى التحتية والتخطيط المالي والقدرة الاستيعابية للدولة.

ختامًا يدعو الكاتب - كأحد الحلول المقترحة - إلى ضرورة تأسيس "حواضن للمستثمرين" لتقديم خدمات متكاملة (من المطار إلى المطار)، وتجاوز المعوقات الإدارية التشريعية القائمة، لكسر حدة "التنكيل البيروقراطي" الذي يطرد رؤوس الأموال.

مافيا العمعمة.. المعايير الاقتصادية المفقودة في الشركات العامة:

في قراءة تحليلية لما ورد في هذا الفصل من الكتاب نجد تشخيصاً حاداً لـ "مافيا العمعمة" ومعضلات الشركات العامة في العراق، يمكن إيجازه بالنقاط الآتية:

- يصف الكاتب الوضع الاقتصادي للشركات العامة بالاستناد إلى "قبضة جيلاتينية" تغلغلت فيها عقليات اشتراكية موروثة، تُمارس التزلف وتُغذي الفساد بمسوغات واهية، مما أفشل التحول نحو اقتصاد السوق.
- يبرز الكاتب صراعاً بين "طابور التخريب" والمصلحين؛ حيث يتمسّك الأول ببقاء الشركات مملوكة للحكومة تحت ستار "الوطنية" الزائفة، متجاهلين أن الخصخصة تعني انتقال الملكية للمواطنين، مما فوّت فرصاً اقتصاديةً ذهبيةً منذ عام 2004.
- ينتقد الكاتب بعمق عقلية "إدارة الأزمات" بدلاً من "حلول الأزمات"، حيث يُفضل المعرقلون المشاريع التي تتيح الفساد على تلك التي تحقق النفع العام، متمثلة في تمويل الشركات الخاسرة عبر اقتراض استهلاكي من المصارف الحكومية، الأمر الذي أدى إلى إغراق المصارف نفسها في الخسائر.
- يكشف الكاتب عن خيبة الإصلاح الناتجة عن "كبوة التنفيذ" المتكررة؛ إذ يتم وئد المشاريع الإصلاحية (مثل خارطة إعادة الهيكلة) من خلال التمييع البيروقراطي، وتشكيل لجان شكلية تُدار بذهنية سياسية تخشى فقدان الرصيد الشعبي على حساب غرق الاقتصاد الوطني.

المعايير الاجتماعية على حساب المعايير الاقتصادية.. مغالطة ترهق الاقتصاد:

يُقدم العنبكي هنا تشريحاً نقدياً لاذعاً لأزمة "الشركات العامة" في العراق، مُعتمداً لغة اقتصادية رصينة تتجاوز السرد لتضع الإصبع على موضع الداء:

- تغليب "الاجتماعي" على "الاقتصادي"، مغالطة التذرع بـ "المعايير الاجتماعية" لتبرير استمرار الشركات العامة الخاسرة تحول هذه الشركات إلى كيانات "رعائية" تحت ستار حماية الرواتب ليس إلا، وتسبب استنزافاً للمال العام، وتحويلاً للبطالة السافرة في الشارع إلى "بطالة مُحجبة" داخل أروقة هذه الشركات.
- خسائر الفرصة البديلة، فالهدر الحقيقي لا يكمن فقط في الرواتب المنظورة، بل في "الخسائر غير المنظورة"؛ أي ضياع الفرص التنموية التي كان يمكن أن يخلقها القطاع الخاص لو أُتيحت له الفرصة، من تقنيات حديثة، وتشابكات إنتاجية (أمامية وخلفية)، ورفع لكفاءة عناصر الإنتاج.

- جدوى الخصخصة حتى بـ "الدينار الواحد": يطرح فيها الكاتب رؤية جريئة مفادها أن بيع الشركة العامة حتى بدينار واحد يُعد ربحاً صافياً للدولة؛ لكونه يرفع عنها عبء الرواتب، ويُدخلها في الوعاء الضريبي (ضريبة الشركات، القيمة المضافة، وضرائب الدخول)، ويحولها من "مستنقع للخسارة" إلى "محرك للتنمية".
- يُعرّي الكاتب ما يسميه "طابور التخريب" داخل مؤسسات الدولة، الذين عرقلوا مسارات الخصخصة تحت شعارات برّاقة، بينما كانوا فعلياً يستخدمون هذه المؤسسات "كحدائق خلفية" للمحاصصة السياسية والانتخابية.
- يكشف الكاتب خللاً جوهرياً في تخصيص النفقات الاستثمارية (لاسيما في الكهرباء والصناعة)، حيث تحولت الآلات المستوردة إلى "مقابر تكنولوجية" لعدم وجود رؤية سوقية أو إدارة كفؤة، مما أدى لضياع المليارات في مشاريع خاسرة.

يخلص الكاتب إلى أن استدامة الشركات العامة الخاسرة هي "قرار سياسي" بامتياز، اتُخذ على حساب المصلحة العليا للاقتصاد الوطني، وأن الإصلاح الحقيقي يكمن في التحرر من قيود الإدارة الحكومية العقيمة لصالح بيئة أعمال تنافسية وشفافة.

مافيا تحريف العلاقة الدستورية.. بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم:

يرتكز هذا الفصل على تأصيل قانوني ودستوري صارم لتحديد ملامح "ما يجب أن يكون" في العلاقة بين المركز والإقليم، وهنا ينادي العنبكي بـ "مركزية القرار السيادي" و"تنسيقية الإدارة المشتركة" وفق ضوابط دستورية صارمة، لإنهاء ما يسميه "حالة التحريف" في العلاقة بين المركز والإقليم، بما يضمن وحدة الدولة وثرواتها. ويُمكن إيجاز أطروحة الكاتب الاقتصادية والسياسية في النقاط الجوهرية الآتية:

- مبدأ سمو الدستور، فالدستور الاتحادي هو المرجعية العليا، مما يجعل دساتير الأقاليم وقوانينها – بالتبعية - أدنى مرتبة من القوانين الاتحادية. وبناءً عليه، تُعد المواقع القيادية، والامتيازات، والهياكل الإدارية في الإقليم دون نظيراتها الاتحادية.
- الوزارات السيادية (الدفاع، الخارجية، الداخلية، المالية، النفط) والهيئات المستقلة هي مهام اتحادية حصرية، لا يجوز وجود وزارات مناظرة لها في الإقليم، بل تقتصر على وجود فروع للمؤسسات الاتحادية.

- السياسات الكلية (المالية، النقدية، التنموية، التجارية، والاستثمارية) هي مهام اتحادية حصرية، معتبراً أي تلاعب من الإقليم في أسعار الفائدة، سعر الصرف، التعرفة الجمركية، أو منح امتيازات استثمارية مخالفة للسياسة الاتحادية، خرقاً دستورياً.
- الأمن القومي، والتمثيل الدبلوماسي، وإدارة المنافذ الحدودية مهاماً اتحادية حصراً، داعياً إلى إعادة هيكلة قوات الإقليم لتكون "حرس إقليم" يتبع وزارة الداخلية الاتحادية، ومنع الأقاليم من إبرام معاهدات دولية أو فتح تمثيليات دبلوماسية مستقلة.
- يطرح الكاتب رؤية اقتصادية بخصوص إدارة النفط وتوزيع الإيرادات العامة قائمة على "معايير العدالة"، منها:
  - معيار الوزن النسبي للسكان واعتباره الثابت الأساسي للعدالة بعيداً عن الاستثناءات.
  - معيار التنمية المتوازنة لضمان عدم تضرر المحافظات غير المنتظمة بإقليم.
  - اعتماد تقنيات حديثة لتقليل كلف التنفيذ وبما تحقق أقصى منفعة للشعب العراقي ككل، لا لإقليم بعينه.

مافيا موازنة البنود.. كمثل الحمار يحمل اسفارا:

يمكن استخلاص جوهر الرؤية الاقتصادية للعنبكي حول "موازنة البنود" في العراق عبر النقاط المركزة الآتية:

- ينتقد الكاتب "موازنة البنود" بوصفها نمطاً تقليدياً عقيماً يركز على "المدخلات" (الإنفاق) متجاهلاً "المخرجات" (الإنتاج والكفاءة)، مما حول الموازنة إلى أداة لتقاسم المغانم السياسية بدلاً من كونها أداة للتنمية، محولاً العملية برمتها إلى ما يشبه "بازاراً" للتفاوض السعري والمحاصصة.
- يرى الكاتب أن هذا النمط من الموازنة قد أنتج "سلاسل فساد" بدلاً من "سلاسل قيم مضافة"، مما أدى إلى تراكم آلاف المشاريع المتوقفة (المندثرة) وهدر كم هائل من الفرص البديلة، في ظل غياب إرادة إصلاحية هيكلية وتمويلية.
- الرؤية الإصلاحية التي يدعو فيها الكاتب للقفز من "المركبة المخرومة" نحو نمط "موازنة البرامج والأداء" التي تربط العائد بالكلفة وتجعل المسؤولية مكانية (في المحافظات) وليست وظيفية فحسب، بما يعزز الرقابة الشعبية المباشرة ويحفز التنمية المكانية.
- يؤكد الكاتب أن الاستمرار في نهج "موازنة البنود" يهدد وجود الدولة ككل، وأن الإصلاح يتطلب حزماً سياسياً لكسر طوق المحاصصة الذي عرقل هذه الأفكار.

- يقترح الكاتب نموذجاً تطبيقياً (بدءاً بأربع محافظات) يمنح الحكومات المحلية صلاحيات واسعة في الجباية والإنفاق، مع حصر دور الوزارات الاتحادية في رسم السياسات والمعايير، وتخصيص نسبة (2%) للطوارئ، واعتبار الرواتب نفقات مرتبطة بالتصنيف المكاني.

مافيات الكهرباء في العراق:

يعرض العنبكي في هذا الفصل واقعاً اقتصادياً مريراً يصف فيه أزمة الكهرباء بأنها "واحدة من أعقد أزمات الاقتصاد العراقي"، مُحولةً إياها إلى محركٍ خفي لشبكة مصالح متضخمة تُعيق الحلول وتستنزف الموارد. ويمكن تلخيص هذا الواقع في النقاط الآتية:

- أن عجز الحكومات عن توفير الكهرباء خلق "فراغاً" سدتْه منظومة طفيلية (مافيات) تعتاش على استمرار الأزمة، بدءاً من مصنعي المولدات ومستورديها، وصولاً إلى مشغليها وصيانتها وتجار وقودها، وحتى الفاسدين داخل مؤسسات الدولة المعنية.
- "الكهرباء" أصبحت تشكل عبئًا ماليًا مزدوجًا، وباتت تمثل ثاني أكبر ضغط على ميزانية الأسرة بعد الغذاء، حيث تُجبر الأزمة المواطنين على إنفاق أموال طائلة على بدائل خاصة (المولدات الأهلية)، مما يعني أن القناة الواصلة بين الموازنة الاتحادية والأسرة "مثقوبة" نتيجة الفساد الممنهج.
- وزارة الكهرباء "مؤسسة خيرية بلا خير"، ويصفها بـ "الجيب المثقوب" في الموازنة العامة، حيث تُهدر الأموال الضخمة في نفقات تشغيلية واستثمارية دون تحقيق نتائج ملموسة، ويشوبها التوظيف السياسي الواسع بعيداً عن معايير الإنتاجية والمهنية.
- مافيات الكهرباء أجهضت مشاريع الخصخصة عبر عقود هجينة ومجحفة، فبدلاً من أن تكون الخصخصة حلاً لترشيد الاستهلاك وضمان الجباية، تحولت إلى أداة لتبديد المال العام وتعميق الفجوة بين العرض والطلب.

يخلص العنبكي إلى أن الحل الجذري للأزمة ليس بضخ المزيد من الأموال في جيب الوزارة المثقوب، بل بـ "حل وزارة الكهرباء" نفسها، والاستعانة بشركات عالمية رصينة تتولى الإنتاج والتوزيع والجباية وفق معايير الكفاءة الاقتصادية، مما يضمن 24 ساعة من التجهيز ويحرر الاقتصاد الوطني من قيود هذه المافيات.

مافيا التناقضات.. البطالة والفقر والعمالة الأجنبية في العراق:

يستعرض العنبكي بأسلوب اقتصادي تحليلي مكامن الخلل في بنية الاقتصاد العراقي، ويمكن تلخيص جوهر ما ورد في هذا الفصل بالآتي:

- يوجد انحراف في تعريف البطالة بالعراق، حيث يُختزل المفهوم في "عدم الحصول على تعيين حكومي" بدلاً من التعريف الاقتصادي الرصين (القادر والراغب والباحث عن العمل الذي لا يجد فرصة). يصف هذه البطالة بأنها "سلوكية" ناتجة عن الكسل، الاستنكاف، والاتكال على الراتب الحكومي، محذراً من تحول الرعاية الاجتماعية إلى أداة تكرس "الفقر المستدام" بدلاً من كونها معالجة وقتية للأزمات.
- الفقر في العراق ليس غياباً للموارد بقدر ما هو غياب للرشادة؛ إذ تستهلك التوزيعات المالية (رواتب، رعاية، تعويضات) أكثر من 60% من الإنفاق العام، بينما يضمحل الإنفاق الاستثماري والخدمي (الصحة والتعليم)، مما خلق "ظروف عيش سيئة لشعب دخله مرتفع".
- وجود مفارقة صارخة تتمثل في استقدام مئات الآلاف من العمالة الأجنبية (التي تستنزف العملة الصعبة) في وقت يئن فيه العراق من نسب بطالة عالية.
- وزارة العمل مطالبة باستعادة وظيفتها الاقتصادية الرئيسة كمدير لسوق العمل، بدلاً من انشغالها بدورها "العرضي" في توزيع الرعايات. وينتقد الكاتب بشدة سياسات "التعيين المركزي" وتكديس العمالة الفائضة في مؤسسات الدولة (البطالة المقنعة)، معتبراً أن هذه السياسات تدمر الإنتاجية وتعرقل نمو القطاع الخاص وتخلق بيئات احتكارية مشوهة.

حكومة التكتك.. مافيا التطبيع مع الكيان الصهيوني:

يُقدم العنبكي في هذا الفصل تشخيصاً نقديّاً لجدلية الحراك الشعبي (ثورة تشرين) وتقاطع الأجندات، مُسلطاً الضوء على "المفارقة الاقتصادية" التي عانت منها الدولة العراقية، وهنا يُعرّي فيها حالة "الاستعصاء التنموي" التي يعيشها العراق؛ حيث تُطمر الرؤى الاقتصادية الاستراتيجية تحت ركام التجاذبات الجيوسياسية، مما يُبقي الاقتصاد العراقي أسيراً لآليات ريعية مشوهة بدلاً من التحول نحو الإنتاجية المستدامة. وتتلخص القراءة في النقاط الجوهرية الآتية:

- تسييس الغضب الشعبي، إذ يرى الكاتب أن ثورة تشرين، رغم مشروعية مطالبها، كانت ساحة لتصادم الأجندات الدولية؛ حيث استُغل الحراك الشعبي العفوي ("عجلة التكتك" كرمز له) كأداة للإطاحة بالتوجهات الاقتصادية السيادية لحكومة عادل عبد المهدي، لا سيما الانفتاح الاستراتيجي

على الصين ومشروع "طريق الحرير"، والذي جاء نتيجة تعثر الوعود الأمريكية في ملف الإعمار وتكبيل قطاع الكهرباء.

- عجز النخبة عن استيعاب الرؤية التنموية، وهنا يُبدي الكاتب مرارةً من تجاهل صُنّاع القرار للحلول الاقتصادية الهيكلية التي كان ينادي بها، مؤكداً أن الحراك الشعبي نجح في أسبوعين في إحداث تغيير جذري عجزت عنه سنوات من البحث العلمي والخبرة التراكمية، مما يعكس فجوة عميقة بين العقل الاقتصادي الرصين وواقع التخبط السياسي.
- تشخيص الاختلالات الهيكلية، وذلك عندما يضع الكاتب يده على "الثقوب السوداء" في الاقتصاد العراقي، متمثلة في غياب الاستثمار في البنى التحتية، وضعف الحوكمة التي تكرس الفساد، واستنزاف الموارد عبر "نافذة بيع العملة"، وهي قضايا حذر منها مراراً بالأرقام والمؤشرات دون استجابة تُذكر من أصحاب القرار.
- البعد الجيوسياسي للتطبيع، وهنا يضع الكاتب "التطبيع" في خانة الأجندات التي تتقاطع مع مسارات الاقتصاد الوطني، مُلمّحاً إلى أن إجهاض التوجه نحو الشراكات الدولية المستقلة (كالصين) يهدف إلى إبقاء العراق ضمن نطاق نفوذ سياسي يتسق مع مصالح الكيان الصهيوني، ويجعل من الاقتصاد العراقي ساحة مستباحة للمصالح الخارجية بدلاً من التنمية السيادية.

مافيا التضخم في العراق.. وشماعة سعر الصرف:

يحلل العنبكي "شماعة" سعر الصرف التي يُعلق عليها التضخم، مقدماً تشخيصاً بنيوياً يحاكي لغة التحليل العلمي للأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق، ويمكن تلخيص رؤية الكاتب كالآتي:

- يفكك العنبكي التضخم بوصفه نتاجاً لثلاثية تتكون من أسباب:
  - هيكلية موروثة (فساد، غياب بنى تحتية، كلف إنتاج خفية).
  - عالمية مستوردة (صدمات العرض، التضخم الركودي العالمي).
  - نقدية (تناقض السياسات المالية التوسعية مع النقدية الانكماشية).
- يدافع الكتاب عن تغيير سعر الصرف بوصفه ضرورة إصلاحية لتقليص الاستيراد "الريعِي" وإحلال المنتج المحلي، منتقداً "الاقتصاد العاطفي" الذي يطالب بحماية منتج محلي معدوم قبل توفير بيئة تنافسية، مشدداً على أن دعم العملة الوطنية كان "دعمًا صافيًا للاستيراد" وقمعاً للمنتج المحلي.
- يصف الكتاب نافذة بيع العملة بـ "منجم الذهب" الذي أفرز "محتكرين ثانويين" (مصارف وجهات متنفذة) تغوّلت على حساب المال العام، محذراً من أن بقاء هامش الدعم هو المصدر الأكبر للتهريب

وهروب رؤوس الأموال، وداعياً إلى "تعويم مدار" كحل جذري لردم الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي، وتحقيق تكافؤ القوى الشرائية.

- الكتاب لا يقرأ سعر الصرف كأداة مالية مجردة، بل كخط مواجهة ضد منظومة احتكارية تقتات على الريعية، مؤكداً أن "الدواء المر" المتمثل بتصحيح سعر الصرف هو السبيل الوحيد لانتشال الاقتصاد من حالة "الرجل المريض" والتحول نحو التنمية الحقيقية.

حكومة الخدمات 2022.. قرارات اقتصادية خاطئة مجددًا:

يمكن تلخيص رؤية العنبكي في هذا الفصل من منظور اقتصادي تحليلي كالآتي:

- يرسم الكاتب صورة قاتمة لنهج حكومي يعاني من "متلازمة الشعبوية"، حيث تُدار الدفة الاقتصادية وفقاً لحسابات انتخابية ضيقة وضغوط كتل سياسية، متجاهلةً المعايير العلمية والمبادئ الاقتصادية الرصينة. ويرى أن هذه الأخطاء الاستراتيجية قد تركت ندوباً هيكلية يصعب معالجتها على المدى المتوسط والبعيد.
- فخ التوظيف (سفينة تايتانيك الغارقة)، فقد انتقد الكاتب سياسة التعيينات الحكومية الواسعة، واصفاً إياها بأنها "قوارب إغراق" بدلاً من النجاة. فالدولة - بإضافتها مئات الآلاف للملاك الدائم - لا تنتج قيمة مضافة، بل تكرس "قانون الغلة المتناقصة" وتزيد من تضخم الكلف الثابتة التي ترهق الموازنة دون عائد حقيقي، مما يعزز النمط الاستهلاكي الريعي.
- يرى الكاتب أن التراجع عن تعديل سعر الصرف (سحبه من الأسفل لـ 1300 دينار) كان "خطأ استراتيجياً" ونكوصًا عن الإصلاح قد أضر بالمنتج المحلي، وأضعف القدرة التنافسية للاقتصاد، بينما استفادت منه "مافيات" المضاربة والمستوردين، مما عمق الهشاشة وزاد من الاعتماد على الاستيراد.
- يشير الكتاب إلى أن النظام المصرفي العراقي طارد للمدخرات ومعيق للتنمية؛ فالمصارف تحولت إلى نوافذ للربح المضمون (بيع العملة) بدلاً من خلق الائتمان الاستثماري. هذا الواقع دفع المجتمع نحو نمط استهلاكي مشوه، حيث حلت "المولات والمطاعم" محل المصانع والمزارع والمستشفيات، وظهرت ما سماه "تنمية مشوهة" بعيدة عن الرشادة الاقتصادية.
- بدعة الموازنة الثلاثية، إذ يصف الكاتب موازنة السنوات الثلاث بأنها "هروب من المطر تحت الميزاب"، مؤكداً أنها تضرب "مبدأ سنوية الموازنة" في مقتل، وتعرقل الضبط المالي، وتجعل المشاريع رهينة لتعقيدات إدارية أدت إلى توقف الإنفاق الفعلي وتراكم الديون.

- تغول مافيات الأراضي والصناعة، وهنا ينتقد الكاتب بشدة معالجة العشوائيات، معتبراً أن القرارات الحكومية (كقرار 320) لم تُعالِج الأزمة، بل "بيضت صفحة المافيات" التي استولت على أراضي الدولة، وحرمت الخزينة من إيرادات ضخمة. أما في الصناعة، فيؤكد الكاتب أن العقبة ليست تمويلية فحسب، بل "هيكلية" تتعلق بالبنى التحتية، الفساد، وغياب العمالة الماهرة، مما يجعل التمويل الميسر "محرقة للمال العام" دون بناء قاعدة إنتاجية.

ينتهي العنبكي إلى استنتاج مرير؛ وهو أن هذه السياسات تدفع بالعراق قسراً نحو "رأسمالية متوحشة" تهيمن فيها المافيات على مفاصل الدولة، بينما يتم إقصاء القطاع الخاص الحقيقي، مما يبقي الاقتصاد العراقي هشاً، ريعياً، وغير قادر على المنافسة أو الخروج من دائرة التبعية للنفط.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600